

لا تصدقوا وعود رئيس تونس المنتظر



خاصة في ظل حالة التمزق التي يعيشها الطبقة الوسطى الحداثي الذي يقول إنه يمثل الدولة الوطنية أو المسار الجورقي، كما أنّ فيروسات السياحة الحزبية والحسابات والملفات والمصالح الذاتية ستشتت أي قوة، إلا إذا استفاق الجميع من غفوته، وعاد الوعي إلى الغالفين، وفهم المشتتون أن لا حل أمامهم إلا توحيد الصفوف بروح وطنية حقيقية غير قابلة للمزايدات التي نراها حاليا.

كيف يكون التغيير الحقيقي إن؟ الجواب بسيط وهو أن يكون للرئيس المنتخب حزب قوي أو تحالف حقيقي داخل البرلمان يؤمن بنفس خياراته، تتنقح عنه حكومة قوية تستطيع القطع مع الماضي والانطلاق بروية عمل وخطة بناء غير خاضعة لمصالح الأفراد أو الأحزاب أو اللوبيات، وإنما مصلحة الدولة والمجتمع فقط، وهذا يبدو صعبا، فالبرلمان القادم قد يكون مشتتا أكثر من البرلمان المنتهية ولايته،

النظام السياسي، طبعاً ما عدا مرشح حركة النهضة الذي لم ولن يعد بذلك، فالدستور تم وضعه على مقاس الحركة الإخوانية التي كانت تقود البرلمان ودقة الحكم عند تحبير فصوله، وهي لن تغامر بتغييره إلا في حالة واحدة، وهي أن تضمن سيطرتها على الرئاسة وعلى البرلمان عبر توافقات تدفع بها إلى تصدّر نظام رئاسي، كما حدث في تركيا من قبل الرئيس رجب أردوغان وحزبه العدالة والتنمية.

أي رئيس مُنتخب للعهد القادمة سيجد نفسه عاجزاً عن التغيير، ولن يكون بإمكانه الوفاء بأي من تعهداته المرسله التي يطلقها اليوم، فقط سيكون بإمكانه أن يخدم نفسه والمقربين منه في حدود علاقته بالداخل والخارج، وسيؤثر نوعاً ما في العلاقات مع الإقليم والعالم، ولكنها علاقات ستبقى من حيث التفعيل السياسي والاقتصادي مرتبطة بتوجهات الحكومة الخاضعة لتوجهات القوة الأغلبية في البرلمان. أما ما يُرفع من شعارات حول ملفات الشراكة وتأمين الثروات وتجميد الديون وتغيير التحالفات وتجريم التطبيع وتفعيل الاتحاد المغربي ومراجعة الاتفاقيات الدولية وتيسير الحصول على تأشيرات السفر إلى الدول الأخرى وغيرها، فهي مجرد هذيان ناتج عن الحمى الانتخابية لا غير، ولا يمكن التعويل عليها. ذات الأمر يتعلق بالوعود المرسله حول تعديل الدستور وتغيير النظام السياسي وتطوير الاقتصاد وتحقيق التنمية وإصناف الشباب والقضاء على البطالة والارتقاء بالخدمات الأساسية كالصحة والتعليم والبيئة والثقافة، والتي لن يتحقق منها شيء عن طريق الرئاسة، وتتبقى من مشمولات الحكومة الخاضعة لسلطة البرلمان.

تصّب أغلب الصلاحيات في يد رئيس الحكومة الذي يؤتي به إلى الحكم عبر ثقة برلمانية عادة ما تخضع لمحاورة حزبية ليبقى أمره بيد زعيم الحزب الأقوى، وبالتالي فإن السلطة الحقيقية تكون بيد ذلك الزعيم الحزبي.

وحتى ملفات الدفاع والخارجية والأمن القومي التي تعتبر من صلاحيات رئيس الدولة، تبقى تحت انظار البرلمان، وبالتالي تحت انظار الكتل البرلمانية الأكثر تأثيراً، كل هذا يعني أن رئيس الجمهورية لا يستطيع فعل شيء، خارج إطار توافقات عادة ما تجمع مع زعيم الحزب صاحب الأغلبية، كذلك التي كانت تربط قائد السبسي مع راشد الغنوشي رئيس حركة النهضة.

في ظل هذا الواقع، ستبقى تونس تعاني من تقاسم غنائم السلطة، ولن تخرج من أزمتها خلال السنوات القادمة، لذلك فإن أغلب المرشحين للرئاسيات يعدون الناخبين بأن أول أهدافهم هو تعديل الدستور وتغيير

السياسية، ولا هو حل مشاكل الشباب، ولا هو أعاد العلاقات الدبلوماسية مع سوريا، ولا هو تغلب على مظاهر الفقر والبطالة والجريمة، ولا هو كان في خط مواز لحركة النهضة فلا يلتقيان. كان الخطاب الدعائي آنذاك واعداً بالكثير، ومستقطبا لنسبة مهمة من الناخبين وخاصة من النساء، ولكن ما إن وصل قائد السبسي إلى كرسي الرئاسة حتى أدرك أن المسألة أعقد مما كان يعتقد، رغم أن حزيه كان في صدارة البرلمان بـ 86 مقعداً، فجاء بالحبيب الصيد لرأس الحكومة، وتحالف مع حركة النهضة التي كانت وعوده المساواة في الإرث تم اغتالها خلفه، وبقي يراقب الأداء الحكومي والبرلماني أمام تصدع نداء تونس، ثم أخرج الصيد من النافذة بعد أن أدخله الطموح الذي رفض أن يكون صيد كصغير سلفه، فكانت النتيجة أن انقلب الشاهد والنهضة على قائد السبسي وتحالف معاً ضده، ووجد الرئيس نفسه معزولاً، وحتى مبادرته في موضوع المساواة في الإرث تم اغتالها خلفه، وجهداً البرلمان في إطار التوازنات التي تجاوزت الرئاسة بكثير.

الواقع يؤكد أن المشكلة لا تتعلق بالرئيس الراحل قائد السبسي بقدر ما تتعلق بطبيعة النظام السياسي الهجين الذي تم إرساؤه في دستور 2014 وفقاً لتوصيات مراكز دولية متخصصة في إدارة المراحل الانتقالية، ولا تعرف شيئاً عن طبيعة الشعوب، وخاصة العربية منها، ولا عن ثقافتها وخصوصياتها النفسية والاجتماعية. فالنظام القائم في تونس حالياً يشتمل السلطات، ويجعل من الرئيس المنتخب مباشرة من الشعب، عاجزاً عن إدارة شؤون الدولة، بينما

تلك الأوهام إذا كانت تعني شيئاً فإنما تعني الضحك على الذقون والسخرية من الناخب، لأن رئيس الجمهورية التونسية وفق الدستور الحالي هو موظف سام على رأس الدولة، ولكنه محدود الصلاحيات، وحتى الصلاحيات التي يحكم عليها لا يمكن فصلها عن المراج العموم وموقف الحكومة والأحزاب والنخب والمجتمع المدني. قبل خمس سنوات، وعد الرئيس الراحل الباجي قائد السبسي أثناء حملته الانتخابية بالكثير، ولم يحقق شيئاً، فلا هو كشف ملف الاغتيالات

الحبيب الأوسود
كاتب تونسي

لا يبدو التنافس الانتخابي على رئاسة تونس في مستوى ما كان منتظراً. جانب كبير من الشعب لا يبدو متحمساً للمشاركة في التصويت الأحد القادم، هناك شيء ما يفتقد إليه، ربما هو بريق الزعامة في المرشحين، أو الصدق لدى أغليبتهم الساحقة، وربما هو الثقة في النخبة السياسية التي جربها التونسيون طيلة السنوات الغماني الماضية وأثبتت فشلها وعجزها واقتادها الرؤية القادرة على السير بالوضع الاقتصادي والاجتماعي نحو الأفضل.

هناك من المرشحين من يصعب الإطمئنان إليه، وخاصة أولئك الذين جربوا الحكم أو كانوا جزءاً منه، وفشلوا في تقديم ما يستفيدون به اليوم في الدعاية لأنفسهم، وهناك من يحاولون إخفاء تشدهم وعدوانيتهم وديكتاتوريتهم تحت شعارات براءة أغليبتهم مرتبطة بأوهام لن تتحقق إلا في أخيلة أصحابها.

فإنما تعني الضحك على الذقون والسخرية من الناخب، لأن رئيس الجمهورية التونسية وفق الدستور الحالي هو موظف سام على رأس الدولة، ولكنه محدود الصلاحيات، وحتى الصلاحيات التي يحكم عليها لا يمكن فصلها عن المراج العموم وموقف الحكومة والأحزاب والنخب والمجتمع المدني. قبل خمس سنوات، وعد الرئيس الراحل الباجي قائد السبسي أثناء حملته الانتخابية بالكثير، ولم يحقق شيئاً، فلا هو كشف ملف الاغتيالات

أقلمهم وعوداً أصدقهم

النهاية عن اسم الرئيس القادم لتونس، وتزليل حيرة الجمع، ولكنها لن تزيل مخاوفهم وقلقهم.

العرب

أول صحيفة عربية صدرت في لندن
1977 أسسها
أحمد الصالحين الهوني

رئيس مجلس الإدارة
رئيس التحرير المسؤول
د. هيثم الزبيدي

رئيس التحرير والمدير العام
محمد أحمد الهوني

مدرء التحرير
مختار الدبابي
كرم نعمة
حزام خريف

مدير النشر
علي قاسم

المدير الفني
سعيدة العيقوبي

تصدر عن
Al-Arab Publishing House
The Quadrant
177 - 179 Hammersmith Road
London, W6 8BS, UK
Tel: (+44) 20 7602 3999
Fax: (+44) 20 7602 8778

للإعلان
Advertising Department
Tel: +44 20 8742 9262
ads@alarab.co.uk
www.alarab.co.uk
editor@alarab.co.uk

ثروات تونس الشبابية، بينما أكدت عبير موسى على ضرورة تحسين صورة تونس في الخارج، خاصة تلك التي ربطتها بالإرهاب، وجعل تونس قبلة للمستثمر الأجنبي خاصة المشاريع الكبرى.

تونس وفقاً ليوسف الشاهد، ليست في حاجة إلى المغامرة والعبث، مؤكداً أنه لا يبدى برنامجاً على الوعود، بل يقدم برنامجاً مبنياً على تجربة ثلاث سنوات في الحكم، يتضمن حلولاً عملية لكل المشاكل، بالطبع، لا حاجة للتكثير أن الحلول هي مجرد وعود إن لم تتحقق على أرض الواقع.

البيئة، كان لها مكان هام في برنامج المنصف المرزوقي، الذي وعد أيضاً بالعمل على رفع الدربون الخارجية عن تونس. بينما ركز نبيل القروي على الاقتصاد، إلى جانب القطع مع الفقر والتهميش، واعداً برفع العراييل عن الاستعمار.

قيس سعيد، ذكر الناخبين بأهمية العلاقات مع الجارة ليبيا. بينما قدم الصافي سعيد ما أسماه إستراتيجية شاملة وكاملة لخصها في 36 نقطة، وصفها بالمركزة. وكان كل من استقلال القضاء ومقاومة الفساد مركزاً لاهتمام محمد عبو.

وفي صلب البرنامج الانتخابي لحسن مرزوق، كان الحديث عن دولة قوية لا تسبب فيها ولا فوضى، ودفاع يستجيب للتحولات الإقليمية ويواكب التطورات التكنولوجية.

أمام هذا السيل من الوعود، هل تحدد الأيديولوجيا من يكون رئيساً قادماً لتونس، وهل تكون الهوية المعيار الذي يمنح وفقه الناخب التونسي صوته.

هناك من يتحدث عن عزوف متوقع للشباب، المحيط واليأس، عن التصويت، خاصة بعد أن غاب تقريبا الاصلاح الحزبي، ولم يعد الناخب التونسي يربط بين المرشح والحزب الذي يساند.

رغم مظاهر الحداثة في المجتمع التونسي، إلا أن للدين كلمته الأخيرة، حيث "من يعرف ربي" أفضل ممن لا يعرفه.. ولكن، هل من يدعي معرفة الله والقرب منه، يعرفه وقرباً منه حقاً؟ التونسيون يساورهم الشك في ذلك، ولن تنتهي حيرتهم، وتنتهي معها حيرة المنايع للشان التونسي، حول "الطائر النادر" الذي سيدخل قصر قرطاج، إلا بعد أن تفتح صنابير الاقتراع، التي وحدها ستكشف في

علي قاسم
كاتب سوري
مقيم في تونس

دخلت تونس في صمت انتخابي، ودخل معها التونسيون في دوامة من الاستفسارات والحيرة. من ينتخبون رئيساً للبلاد؟ المرشحون، وعددهم 26، بمن فيهم المرشح الموقوف، نبيل القروي، والمرشح عن بعد من المنفى الاختياري، سليم البراحي، بذلوا كل ما في وسعهم لإقناع الناخب التونسي منحهم صوته. قائمة من الوعود يشترك الناخبون فيها، أو في بعض منها، هي: رفع نسبة التنمية، وتوفير مواطن الشغل، وتحسين القدرة التنافسية للمواطنين، وفك العزلة عن الجهات المهتمشة، والرفع من مستوى التعليم والخدمات الصحية والنقل، وصيانة الحريات، العامة منها والفردية، وتعزيز الانتقال الديمقراطي واستكمال بناء المؤسسات الدستورية.

أمام هذا السيل من الوعود، هل تحدد الأيديولوجيا من يكون رئيساً قادماً لتونس، وهل تكون الهوية المعيار الذي يمنح وفقه الناخب التونسي صوته

بالطبع، لا ننسى النقاط التي لم يتم الإجماع حولها، إلا أن بعضها يبرز في البرنامج الانتخابي لأكثر من مرشح، مثل مرشح النهضة، عبدالفتاح مورو الذي أكد على تفعيل اتحاد المغرب العربي، وعبدالكريم الزبيدي الذي تحدث عن موضوع مغيب تقريباً، هو توفير الظروف الملائمة للإبداع الثقافي.

وبينما أكد حمادي الجبالي على دعم الشراكة مع دول العالم، واستمرار التفاوض مع الاتحاد الأوروبي بشأن اتفاقية التبادل الحر الشامل والمعمق "البيكا"، وعد حمة الهمامي بوقف التفاوض حولها، وكان من بين وعوده أيضاً الكشف عن الثروات الوطنية ومصارحة الشعب التونسي بها. سلمى اللومي دعت إلى ترويج الوجهة التونسية والاستفادة من

نتنياهو وتكتيك التصعيد الخطاب في الانتخابات

سدة الحكم لولاية خامسة. وبالغفل أقيمت عدة استطلاعات لرأي الجمهور الإسرائيلي خلال السنوات القليلة الماضية تاييداً لضمّ المستوطنات التي لا تحتوي على سكان فلسطينيين. بهذا المعنى، يحاول نتنياهو اليوم تطبيق وصفه سياسية انتخابية سبق أن جربها ولمس فاعليتها.

لكن مشكلته اليوم تتمثل في ارتفاع سقف التطلّفات السياسي لدى كل التيارات الحزبية الإسرائيلية بصورة كبيرة، وهو ما يجعله يبدو كصوت مألوف بين أصوات عديدة باتت تجمع على رفض حلّ الدولتين والعمل بوتيرة متسارعة على ضمّ أجزاء واسعة من الضفة الغربية. لقد توعد منافس حزب الليكود الرئيسي في الانتخابات، حزب أزرق أبيض بزعامة رئيس الأركان السابق في الجيش الإسرائيلي بيني غانتس، بإبقاء سيطرة إسرائيل على المستوطنات الكبرى في الضفة الغربية وتوسيع تلك السيطرة، والبقاء على مدينة القدس "موحدة" عاصمة لإسرائيل. فضلاً عن ذلك، يصف الحزب مرفعات الجولان السوري المحتل كـ "جزء لا يتجزأ" من دولة إسرائيل. كما طرح قضية "الانفصال" عن الفلسطينيين، والتي تعني الاستيلاء عن الأرض والتخلص من السكان. بهذا المعنى، لا تبدو وصفة نتنياهو السحرية، المتعلمة تصعيد الخطاب السياسي ودفعه نحو مزيد من التطرف، مجدية في الانتخابات القادمة. فحتى لو فاز رئيس الوزراء المتطرف في الضفة الغربية القادم، فلن يكون ذلك بفارق كبير وسيجته مجدداً إلى حائط مسدود وقف أمامه طيلة الأشهر الماضية، محاولاً تشكيل حكومة ائتلافية دون حكومة ائتلافية دون جدوى.

الانتخابات. كما بدا أن سنوات الجفاف السياسي التي سادت في العقد الماضي والتي تخللتها غياب منافسين أقوياء قد انقضت وظهر بعض المنافسين، كرئيس الأركان السابق في الجيش الإسرائيلي بيني غانتس، الذين هذبوا مخطوطة نتنياهو. مع ذلك، تمكن الأخير مجدداً من كسب رهان الانتخابات.

اعتمد نتنياهو على تصعيد نبرة الخطاب السياسي والوعود الانتخابية ضارباً عرض الحائط بالتقليد السياسي الإسرائيلي الذي كان يطرح السلام مع الفلسطينيين وحل الدولتين كبنود مركزي في الحملة الانتخابية. كان رؤساء وزراء إسرائيل يقدّمون برنامجاً يقضم الأرض بصورة تدريجية، وينتهي إمكانية نشوء دولة فلسطينية ولكنهم مع ذلك، حافظوا على خطاب معتدل موجه للخارج وللدعاية السياسية، ولتطمين نسبة كبيرة من الجمهور الإسرائيلي الذي تعصف به المخاوف الأمنية وتتوشق صورة المستقبل السياسي لديه. تجاهل نتنياهو الدبلوماسية الدولية وقدم صورة واضحة من تلك التي تقدّمها الأحزاب التقليدية، فبدلاً من مسار سياسي يسمّى "حل الدولتين" ولا يعرف أي من الإسرائيليين كيف يمكن الوصول إليه، طرح نتنياهو فكرته البسيطة الشعبوية والمتمثلة بضمّ كل الأرض. هكذا، وعد نتنياهو الجمهور الإسرائيلي خلال الانتخابات الماضية في أبريل الماضي بضمّ جميع المستوطنات التي تعتبر غير قانونية في الضفة الغربية لتكون تحت السيادة الإسرائيلية. وبعد فوزه بالانتخابات، شعر نتنياهو بأن وعده الانتخابي هو ما أبقاه في

سلام السعيد
كاتب فلسطيني سوري

من جديد، رفع رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، سقف تطرفه السياسي في محاولة لاستعادة توازنه السياسي ووقف النزيف الحاصل في شعبيته قبل أيام فقط من الانتخابات الإسرائيلي المزمع إجراؤها يوم 17 سبتمبر الجاري.

إذ وعد نتنياهو بضمّ غور الأردن وشمال البحر الميت في حال نجاحه في الانتخابات المقبلة، وهو ما أثار استهجاناً إقليمياً ودولياً باعتباره مخالفاً للقانون الدولي. ولكن نتنياهو كما هو حال دولته منذ تأسيسها عام 1948، غير مهتم بالقانون الدولي، وهو بهذا متحلل من الأعراف الدبلوماسية ويسير بخطى ثابتة باتجاه تنفيذ سياسات باتت واضحة المعالم. وتتّمسك في ضمّ جميع أراضي الضفة الغربية ومحاولة التخلص من سكانها الفلسطينيين أو إخضاعهم ضمن دولة عنصرية تميز بين سكانها وتبقي جزءاً كبيراً منهم دون حقوق.

ورغم أن نتنياهو يمتاز عن سبقوه في منصب رئيس الوزراء بجرعة زائدة من التطرف وبشعبوية مفرطة تدفعه لارتداء جميع الأعراف والقوانين الدولية بصورة فجحة، ولكن تصريحاته الأخيرة تبدو مدفوعة باجواء الانتخابات الإسرائيلية وديناميات التنافس السياسي.

إذ رغم نجاحه في الانتخابات الأخيرة التي جرت في شهر أبريل الماضي، ليحظى بولاية خامسة ويكون أول رئيس وزراء في تاريخ الدولة العبرية يحقق ذلك، عجز نتنياهو عن تشكيل حكومة ائتلافية ليكون أول رئيس وزراء أيضاً ينجح بالانتخابات ويفشل في تشكيل حكومة في تاريخ إسرائيل. يذكّرنا ما حصل بالصعوبات التي شابت فوزه الانتخابي. إذ جاء الفوز كولاية قيصرية شديدة الصعوبة ومخالفاً للتوقعات. سبق الانتخابات الإسرائيلية تحقيقات قضائية شملت ثلاثة ملفات فساد طالعت نتائجه وتبستت بتدهور تدريجي في شعبيته حتى وصلت أدنى مستوياتها قبل

